الأمم المتحدة

S/2021/187

مجلس الأمن

Distr.: General
1 March 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها كل من السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيدة ريتا لارانجينا، المديرة الإدارية لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، والسيدة كيسي مارتين إيكومو – سوانيي، مديرة منظمة بناء السلام التي يقودها الشباب (URU)، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، أيرلندا، الصين، فرنسا، فييت نام، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر – باسم تونس وكينيا والنيجر، فضلاً عن سانت فنسنت وجزر غرينادين – والهند والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى" المعقودة يوم الأربعاء 24 شباط/فبراير 2021.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر نصوص تلك الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) باربرا **وودوارد**
رئيسة مجلس الأمن

250321 030321 21-02830 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان – بيير لاكروا

أشـــكركم على إتاحة هذه الفرصـــة لي لإحاطة مجلس الأمن علماً بالحالة في جمهورية أفريقيا الوســـطى. كما هو مبين في تقرير الأمين العام (S/2021/146) قيد النظر، لا يزال البلد يعاني من العنف على الرغم من الاختتام الناجح للانتخابات الرئاســـية، وإن كان ذلك في ظروف صـــعبة. وقد أحرز بعض التقدم الهام، في الأســابيع الأخيرة، في مواجهة تحالف الجماعات المســلحة، وهو تحالف الوطنيين من أجل التغيير، ويرجع ذلك جزئياً إلى الجهود الرائعة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الثنائيون.

بيد أن الوضـع يظل قاتماً. وتوفر البعثة في عدة بلدات، بما فيها بوسـانغوا في الغرب وبامباري في الوسـط، الأمن لآلاف المشـردين داخلياً الذين التمسـوا الحماية من العنف المسـتمر. وتواصـل البعثة دعم الجهود الرامية إلى حماية النظام الديمقراطي وحماية المدنيين في مواجهة المحاولات المســـتمرة التي يبذلها تحالف الجماعات المسلحة لخنق البلد بقطع شريان الحياة الاقتصادي، وهو الطريق الرئيسي للإمدادات الذي يربط بانغي بالكاميرون.

وفي الوقت نفســـه لا تزال الحالة الإنســـانية تبعث على الجزع، على الرغم من أننا لاحظنا بعض التقدم الهام مع وصـــول أولى قوافل المعونة الإنســـانية مؤخراً إلى بانغي منذ بدء أعمال العنف. ومع ذلك، لا تزال هناك 000 1 شـــاحنة تحمل إمدادات ومواد غذائية منقذة للحياة – بما في ذلك لموظفينا في الأمم المتحدة – فضـــلاً عن الإمدادات الطبية اللازمة لمكافحة الجائحة، ممنوعة من اجتياز الحدود مع الكاميرون بسـبب الظروف غير الآمنة. وقد أدى العنف المسـتمر إلى تجدد التشـريد بشـكل كبير وزيادة الاحتياجات الإنســانية ودفع المدنيين إلى التماس اللجوء من جديد في البلدان المجاورة. وقد أدى العنف الذي بدأه تحالف الوطنيين من أجل التغيير إلى مزيد من المعاناة لشـعب أفريقيا الوسـطى. وباتت جمهورية أفريقيا الوسـطى الآن أخطر مكان للعمل الإنســـاني، حيث تســـتأثر بأكثر من 46 في المائة من الحوادث التي ســـجلتها المنظمات غير الحكومية الدولية في جميع أنحاء العالم خلال الشهر الماضي.

وعلى الرغم من هذا الوضع البالغ الهشاشة، فإن البلد يسير على الطريق الصحيح للنجاح في إتمام عملية انتقال ديمقراطي للسـلطة ضـمن الجدول الزمني الدسـتوري، وهو إنجاز كبير. ومن الضـروري الآن الحفاظ على تلك المكاسـب الديمقراطية من خلال اسـتكمال العملية الانتخابية والنهوض بحل سـلمي للأزمة. ولا يزال الاتفاق السياسي، بعد عامين من توقيعه، هو الإطار الوحيد الصـالح للسلام. ومن أجل تمكين البلد من تجاوز المنعطف بنجاح وأن يبدأ التعافي من الصـدمة الوطنية، من الضـروري أن تبدأ دون إبطاء عملية حوار شـاملة ومُجدية، بما في ذلك مع المعارضـة السـياسـية والجماعات المسـلحة التي تنبذ العنف وتظل ملتزمة بالاتفاق. ومن الضروري أيضاً أن يدعم المجتمع الدولي ذلك الجهد الوطني بتعزيز التعاون والاتساق في عملية الســـلام. وأرحب بمشـــاركة وقيادة المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بوصفهما الضامنين، وكذلك المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، التي تعمل على دعم عملية السـلام. وأشـجع على مواصـلة التنسـيق الوثيق بين جميع الشـركاء في إطار الاتفاق السياسي.

وسيكون هذا الحوار الشامل حيوياً أيضاً لتهيئة الظروف التي تسمح بإجراء جولة جديدة سلمية – ثانية – من الانتخابات التشريعية، من المقرر إجراؤها في 14 آذار/مارس. وتواصل البعثة، من خلال عملها الوثيق مع الشركاء الدوليين، تقديم الدعم المتعدد الأوجه لهذه العملية.

وعلى الرغم من التدهور السريع للحالة الأمنية، ظلت البعثة تعمل بوصفها الضامن الرئيسي لأمن السكان المدنيين. وقد صدت البعثة مراراً هجمات للجماعات المسلحة، بما في ذلك الهجمات على العاصمة. ونجحت البعثة أيضاً في حماية السجون في بانغي، مما حال دون هروب السجناء البارزين. وأعرب عن تقديري العميق للمجلس لمنحه تمديداً للتعزيز المؤقت للبعثة من خلال التعاون بين البعثات الذي أثبت أنه حيوي في تحسين قدرة البعثة على تنفيذ أولوياتها التي صدر بها تكليف، بما في ذلك حماية السكان في سياق أمني متدهور. وستستمر هذه التعزيزات في الاضطلاع بدور حاسم، بما في ذلك توفير الأمن للانتخابات التشريعية في آذار/مارس.

بيد أن خطر تحميل البعثة فوق ما تطيق يتجاوز هذه الفترة، حيث أن جميع قدراتها لا تزال تشارك مشاركة كاملة في معالجة الحالة الأمنية المتقلبة وتلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال الأمن والحماية. ولذلك يوصي الأمين العام بتعزيز البعثة المتكاملة بـ 750 2 فرداً إضافياً من الأفراد العسكريين و 940 من أفراد الشرطة. وفي ضوء التطورات الجديدة، سيزيد هذا الدعم من قدرة البعثة على تنفيذ المهام ذات الأولوية الموكلة إليها – وهي حماية المدنيين، وتهيئة الظروف اللازمة لإحراز التقدم في العملية السياسية، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية على نحو آمن. ومن شأن التعزيز المقترح أن يسهم أيضاً في زيادة حماية موظفي ومرافق الأمم المتحدة، الأمر الذي أصبح أكثر أهمية في ضوء مقتل سبعة من حفظة السلام في هجمات عدائية، واثنين آخرين أثناء أداء واجبهم – كل ذلك منذ بدء أعمال العنف الانتخابية.

وأود أن أشدد على أن طلب قدرات إضافية في الجيش والشرطة لا يقصد به أن يكون حلاً عسكرياً للتحديات الراهنة. بل هو نتيجة تقييم شامل للسياق المتغير في الميدان وللقدرات الحالية للبعثة، فضلاً عن محاولة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان. وقد أدرجنا من بين الأولويات الجهود الجارية لتحقيق الأداء الأمثل للبعثة، وهو هدف لا يزال يشكل أولوية للبعثة والأمانة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم وضع جدول زمني لخطة التعزيز الخاصة بنا وستخضع لاستعراضات منتظمة، مسترشدة في المقام الأول بالتطورات الميدانية. وآمل أن يتمكن الأمين العام من الاعتماد على المجلس في تأييد توصيته.

وإذ نعمل على إحداث تحول في الوضع الأمني، يجب أن تقترن الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار السلمي باستثمار متجدد في مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك الجرائم الخطيرة المرتكبة في الفترة الانتخابية. وقد تضاعف عدد انتهاكات حقوق الإنسان ثلاث مرات منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، مع حدوث زيادات كبيرة في عمليات اختطاف وقتل المدنيين، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني، وتدمير المنازل، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

ويجب تحقيق العدالة بحق مرتكبي الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك قتل حفظة السلام والعاملين والمدنيين. وسيتطلب ذلك التزام السلطات الوطنية بالسعي إلى المساءلة عن الانتهاكات التي ترتكبها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على السواء، مع صون حقوق الإنسان والحفاظ على الحيز المدني وتوسيع نطاقه. ويجب تعزيز المؤسسات القضائية والجزائية لتمكينها من حماية سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب بطريقة نزيهة ومستقلة. وعلاوة على ذلك،

ينبغي إدانة جميع خطابات الكراهية والتحريض على العنف، بما في ذلك ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وشركائها، ومقاضاة المسؤولين عنها.

لقد بينت الفترة الانتخابية العمل المشترك الهام الذي لا يزال يتعين علينا القيام به لضمان قدرة المؤسسات الوطنية على تحمُّل مسؤولياتها السيادية للحفاظ على سلامة السكان من الأذى. وسيكون مُهِمّا إعادة النظر في عملية إصلاح القطاع الأمني الحالية بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، وتعديل النهج المشترك وفقا لذلك لاستئناف الاستعداد العملياتي لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وفي غضون ذلك، من الضروري أن تواصل قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي إظهار أعلى مستوى من الكفاءة المهنية، بما في ذلك من خلال الاحترام الكامل لسيادة القانون والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان خلال حالة الطوارئ السارية حاليا.

لقد عانى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى معاناة كبيرة ويستحق دعمنا واهتمامنا الثابتين. وإذ نتداول بشأن الحالة يجب الاستماع إلى أصوات الشعب. ويسعدني أن ينضم إليها كيسي مارتين إيكومو – سوغنيت، التي ستقدم للمجلس منظورا شبابيا هاما. وأنا ممتن لرغبتها في أن تشاطر آراءها وتطلعاتها لبلدها من بانغي. وإذ وصل البلد إلى هذا المنعطف الدقيق، يجب علينا جميعا أن نكفل عدم خسارة الاستثمارات الكبيرة لأجل تعزيز السلام المستدام، بما في ذلك استثمارات المجلس.

وفي الختام، أود أن أعرب عن إعجابي العميق بالشجاعة والتضحية اللذين أظهرهما النساء والرجال العاملون في البعثة سعيا لتحقيق الولاية التي كلفهم بها المجلس في سياق يتسم بالتحديات الاستثنائية، وأن أشيد بجميع أفراد البعثة الذين فقدوا أرواحهم أثناء خدمتهم لتحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الثاني

إحاطة قدمها مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي

أود أن أعرب عن خالص امتناني للرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن تطورات الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. تبين الدعوة الموجهة إلى الاتحاد الأفريقي مرة أخرى أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في النهوض بعملية صنع السلام في القارة.

وتتيح هذه الجلسة أيضا فرصة لتقييم تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقّع في 6 شباط/فبراير 2019، والتحديات السياسية والأمنية المستمرة التي تواجه البلد.

وسعينا، كضامن مشارك لاتفاق السلام، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والاتحاد الأوروبي وجميع الشركاء الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف حتى تتمكن المؤسسات الوطنية من مواصلة الوفاء بولايتها مع التركيز على تنفيذ اتفاق السلام. وعلى الرغم من التحديات التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا، ما زلنا نواصل بذل الجهود لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق السلام الدائم في البلد.

وكان تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية تطورا إيجابيا وخطوة هامة وضرورية لتوطيد الديمقراطية وتنفيذ الاتفاق السياسي. ويسرنا أيضا أنه من المقرر إجراء الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في 14 آذار/مارس على الرغم من الضائقة الاقتصادية. لقد شهدنا تقدما، بيد أن بعض الجماعات المسلحة وأصحاب المصلحة ما زالوا يواصلون عرقلة جهودنا المشتركة لإنقاذ البلد من الهاوية بدعوى أن الانتخابات لم تكن شاملة أو شفافة. ودعونا الأطراف في مناسبات عديدة إلى معالجة خلافاتهم بسبب الانتخابات عن طريق الحوار.

ولسوء الحظ، اختار البعض طريق العنف من خلال إنشاء ائتلاف من ست جماعات مسلحة يعرف باسم ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذي يعتزم الإطاحة بالحكومة. وتواصل هذه الجماعات مهاجمة ممر بانغي – غاروا، وهو طريق إمداد استراتيجي للسلع والخدمات والطريق الرئيسي الذي يربط جمهورية أفريقيا الوسطى بالكاميرون. إن لهذه الهجمات أثرا بعيد المدى على قدرة الحكومة على توفير الخدمات اللازمة للمدنيين الأبرياء في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما قوضت هجمات الائتلاف قدرة المؤسسات الدولية على تقديم المساعدات الانسانية التي تشتد الحاجة اليها. وكما يعلم المجلس، يرى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن جمهورية أفريقيا الوسطى تعدُّ إحدى أكثر حالات الطوارئ التي تفتقر إلى التمويل في العالم. ولا يزال مئات الأشخاص يفتقرون إلى الضروريات الأساسية مثل الغذاء والصحة والمأوى والماء – ولا سيما اللاجئين الذين يعيشون خارج المواقع الرسمية والمجتمعات التي تستضيفهم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالبعثة المتكاملة وروسيا ورواندا لتقديم المساعدة العسكرية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وإحباط نوايا ائتلاف الوطنيين الرامية إلى السيطرة على بانغي. ومما لا شك فيه أن الهجوم العسكري المستمر الذي تشنه البعثة وحلفاؤها سيحرر المدن الخاضعة لسيطرة الائتلاف، فضلا عن

الممر الرئيسي بين بانغي وغاروا. ولا شك أن الدعم القوي للبعثة والقوات الإقليمية، بالإضافة إلى عملية الحوار الشامل المعلن عنها، سيُعيدان الأمل والتركيز على تنفيذ الاتفاق السياسي والمصالحة وإعادة الإعمار.

وأود أن أناشد المجلس للنظر في الدعوة إلى الوقف الفوري لأعمال العنف التي يرتكبها الائتلاف وهجماته على الممر الاقتصادي بين بانغي وغاروا في الكاميرون، وإدانة أعمال العنف ومحاولات الاستيلاء على السلطة بالقوة، بما في ذلك عن طريق الأعمال التخريبية التي ارتكبها الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي، وتأكيد تضامنه من جديد مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ودعوة جميع الجماعات المتمردة إلى نزع السلاح واحترام أحكام الاتفاق السياسي الذي ينص على حلها وتحويلها إلى أحزاب سياسية.

كما ندعو المجلس إلى النظر في الدعوة إلى التنفيذ العاجل لخريطة طريق الحوار الشامل التي أعلنها الرئيس فوستان أرشانج توادیرا عقب انتخابه بغية معالجة الشواغل الوطنية سلميا، وفرض جزاءات محددة الأهداف على جميع الأشخاص والكيانات التي تواصل انتهاك الاتفاق السياسي والقانون الدولي الإنساني، ودعم جهود الاتحاد الأفريقي في مواصلة نشر المراقبين العسكريين عن طريق الأمن والنقل في البلد.

وكما أكدتُ في بداية بياني، ما تزال جمهورية أفريقيا الوسطى عند مفترق طرق. ويتطلب منا الوضع اهتماما مشتركا مستمرا، وقد حان الوقت لمساءلة المخربين. وقد كان الإفلات من العقاب بمثابة رخصة لأن تنظر الجهات الفاعلة في جمهورية أفريقيا في العنف كبديل. ويجب وقف ذلك.

وفي الختام، أود أن أؤكد تقدير الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن ولشركائنا الدوليين الذين يواصلون دعم الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة. كما أعرب عن امتناني لسفراء مجموعة الخمسة زائدا واحدا في جمهورية أفريقيا الوسطى وموظفيهم الذين يواصلون العمل في ظل ظروف صعبة جدا.

المرفق الثالث

إحاطة قدمتها المديرة الإدارية لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ريتا لارانجينا، باسم الاتحاد الأوروبي

يشرفني أن أخاطب المشاركين في هذه الجلسة حسنة التوقيت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تعقد هذه الجلسة في وقت حاسم الأهمية بالنسبة لمستقبل الديمقراطية والسلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

بعد شهرين من الانتخابات التي جرت في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى في وضع حرج، مع استمرار التوترات السياسية الشديدة بعد الانتخابات وأزمة أمنية جديدة زادت من تفاقم الحالة الإنسانية.

ونحن نرى أن ثمة حاجة إلى مواصلة متابعة جهودنا الجماعية في ثلاثة اتجاهات بأن نستخلص معا كل الدروس الضرورية المستفادة والتغلب على الأزمة الراهنة.

أولا، إن استعادة الأمن في البلد أولوية، خاصة بالنظر إلى الخطوات المتبقية في العملية الانتخابية، ولا سيما الجولات المقبلة من الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 14 آذار/مارس. ونرى، بوصفنا شريكا للبلد ومانحا رئيسيا للعملية، أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة أمر بالغ الأهمية لإيجاد حل ناجع للأزمة الراهنة. ولهذا السبب نعتقد أنها يجب أن تجرى في أفضل الظروف الممكنة من أجل السماح للناخبين في جمهورية أفريقيا الوسطى بالمشاركة في التصويت وضمان الشمولية والاستقرار السياسي في السنوات الخمس المقبلة.

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على الجهود الكبيرة التي بذلتها من أجل الإسهام في الأمن في البلد، وعلى الخسائر التي تكبدتها في القيام بذلك. ومن المهم، من أجل مواصلة مهمتها، أن تتمكن البعثة من تعبئة جميع الوسائل اللازمة. ولذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بتوصيات الأمين العام بتعزيز البعثة بموارد عسكرية وشرطية إضافية.

وندين بشدة ما شهدناه خلال الأشهر الثلاثة الماضية من هجمات وأعمال مزعزعة للاستقرار شنتها بعض الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019، تحت مظلة ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير المتمرد الذي أنشئ حديثا، بدعم من الرئيس السابق بوزيزي. لا يمكن قبول العنف كوسيلة لرفع المظالم وحلها. وسيُقدم المتورطون في جرائم خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان إلى العدالة، كما يطالب سكان جمهورية أفريقيا الوسطى أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في صميم تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشعر بقلق عميق إزاء التقارير المستمرة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة خلال الأزمة الحالية، بما في ذلك تلك المرتكبة على يد قوات الأمن في البلد. ونشجع السلطات على وقف ذلك والتحقيق فيه على النحو الواجب.

ثانيا، يتطلب التوصل إلى حل مستدام ومتفق عليه للأزمة السياسية حوارا سياسيا حقيقيا وشاملا للجميع، أي بين الحكومة والمعارضة الديمقراطية والمجتمع المدني. وسوف يتعين تعزيز الطابع التمثيلي

لمؤسسات البلد وهياكل الحوكمة في المستقبل من خلال المشاركة الواسعة والشمولية. ونرحب بالتزام الرئيس توادیرا بإجراء حوار شامل للجميع، ونشجع الحكومة ومؤسسات جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات السياسية الفاعلة و "القوى الحية" على الدخول في حوار بناء بروح منفتحة وإيجابية لصالح شعب البلد.

ثالثا، وأخيرا، لا بد من إعادة إطلاق عملية السلام والمصالحة، مع بقاء الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة الإطار المشترك الوحيد والناجع من أجل تحقيق سلام دائم. ولن يساعد على تحقيق السلام المستدام والمصالحة والتنمية في البلد إلا التوصل إلى حل سياسي.

وبعد مرور عامين على توقيع اتفاق السلام، لا بد من إعادة تنشيطه، بدءا بتقييم جاد وأمين لتنفيذه بهدف إجراء الإصلاحات اللازمة، إذا لزم الأمر، لتحسين فعاليته وتعميم مكاسب السلام على الشعب، وذلك بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين. إن إعادة إشراك جميع الأطراف – الحكومة والجماعات المسلحة الراغبة في البقاء في العملية أو العودة إليها – وزيادة إشراك ومشاركة المجتمع المدني و "القوى الحية" في العملية، ولا سيما النساء والشباب، أمران أساسيان لكي يكون الاتفاق ذا مصداقية ويجلب سلاما دائما، ولكن دون المساس بجوهر عملية السلام، ومواصلة مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة مع تعزيز آليات المصالحة المناسبة مثل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. هذا هو السبيل الوحيد لاستعادة الثقة بين السكان، وإحياء ذكرى جميع ضحايا الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأخيرا، وقف دوامة العنف في البلد.

ونشجع وندعم أي جهود تبذلها الجهات الضامنة والميسرون والمنطقة بهدف تحقيق تلك الأهداف، بالتنسيق الوثيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الرئيسيين.

وكما تعلمون، فإن الاتحاد الأوروبي كان وسيظل أحد أقرب الشركاء لجمهورية أفريقيا الوسطى، ويعمل من أجل السلام والمصالحة والديمقراطية والانتعاش، كما تجلى مؤخرا في دعمنا الحاسم للانتخابات. وسنواصل، بكل أدواتنا ومن خلال مشاركتنا المتعددة الأبعاد، الوقوف إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى وهي تجتاز التحديات المقبلة وذلك باستخلاص الدروس المناسبة من الأزمة الراهنة.

وبالنظر إلى إنشاء دورة الشراكة المقبلة بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإننا على استعداد لمواصلة مرافقة شعب البلد والسلطات المقبلة خلال برنامج للإصلاحات من أجل حكم ديمقراطي أقوى وسيادة القانون، وقطاع أمني معزز ومحترف وخاضع للمساءلة تجري إدارته بشكل أفضل، من خلال مكافحة الفساد والإفلات من العقاب؛ وتعزيز سلطة الدولة والمؤسسات الموثوقة الخاضعة للمساءلة؛ وزيادة الفرص الاقتصادية للجميع، دون أن ننسى الإصلاحات المجتمعية الرئيسية، مع التركيز بشكل خاص على التعليم والشباب ودور المرأة.

كلمة أخيرة عن المعلومات المضللة المتزايدة، التي تنشرها جهات مؤيدة للوحدة الأفريقية وجهات محلية وبعض الجهات الفاعلة الدولية، مما يساهم في هشاشة البلد. وندين الهجمات على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين ونشجع السلطات على اعتبار مكافحة خطاب الكراهية أولوية رئيسية.

وفي جميع تلك الجهود، نحن ملتزمون أكثر من أي وقت مضى بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكذلك مع جميع الشركاء المعنيين، ولا سيما جيران جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الرابع

إحاطة قدمتها مديرة منظمة بناء السلام التي يقودها الشباب (URU)، السيدة كيسي مارتين إيكومو – سوانيي

[الأصل: بالفرنسية]

يشرفني أن أخاطبكم بشأن الحالة في بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى. في الواقع، كان الآلاف من أبناء بلدي سيودون اغتنام هذه الفرصة ليتكلموا معكم مباشرة لتشاطر شواغلهم ومخاوفهم وآمالهم ورؤيتهم لمستقبل هذا البلد الجميل.

ولهذا السبب تشاورت مع العديد من الشباب والنساء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذين يعيشون في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي الشتات لأردد أصواتهم في مداخلتي.

إن الحالة في بلدي معقدة ومتوترة وصعبة. إننا نعيش في خوف: الخوف من فقدان حياتنا وحياة أحبائنا بسبب العنف المسلح؛ الخوف من التعرض للإيذاء البدني؛ والخوف من عدم امتلاك الوسائل الاقتصادية للبقاء على قيد الحياة، لا سيما في هذه الفترة من الجائحة، التي فاقمت مواطن الضعف.

مع ذلك، ورغم تلك المخاوف، أود اليوم أن أوجه رسالة من شعب جمهورية أفريقيا الوسطى مفادها أن آمالنا أقوى من مخاوفنا. نحن نعتقد اعتقادا راسخا أن من الممكن تخليص أنفسنا من حالة عدم الاستقرار التي عشناها لسنوات.

حقا، نحن ندرك مدى ضعفنا في مواجهة الأزمات والعنف.

نعم، نحن بحاجة إلى أن نحظى بدعم شركائنا، ونحن ممتنون لالتزامهم وتضحياتهم. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بذكرى الرجال والنساء الذين جادوا بأرواحهم في سبيل إحلال السلام في بلدي.

نعم، لقد تعلم شعبنا أن يكون قادراً على الصمود واختار دائماً طريق السلام والوحدة في مواجهة محاولات زعزعة الاستقرار وبث الفُرقة.

نعم، إن الناس، وخاصة الشباب والنساء، مستعدون للارتقاء وطي صفحة الأزمات المتكررة.

وهذا الالتزام ليس جديداً. فقد أُعيد التأكيد عليه صراحة في منتدى بانغي الوطني في عام 2015 الذي مكّن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى من التحدث بصوت واحد: صوت السلام. ولا يزال صدى هذا النداء الحماسي يتردد حتى اليوم، بعد ست سنوات.

وللأسف، يُذكّر السياق الحالي ملايين الناس في جمهورية أفريقيا الوسطى بالصدمة التي سببت أزمة عام 2013. إن هذه الصدمة حقيقية، كما تدل على ذلك أحداث 23 كانون الأول/ديسمبر 2020، وهي كامنة في تصميمنا على العيش معاً على الرغم من كل شيء وعلى إحداث تغييرات إيجابية في البلد والارتقاء معاً والنهوض معاً شعباً واحداً قوياً متحداً.

إن العنف الذي ارتكبه التحالف المسلح الغامض المسمى "ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير" جعل حياة شعب بلدي صعبة للغاية. وقد ساهم العنف في تدهور الحالة الأمنية والإنسانية كما يهدّد حق الآلاف من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى في التعليم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن حظر التجول وحالة الطوارئ اللذين أعلنتهما الحكومة قد أثرا أيضاً على حياة الناس على عدة مستويات، ولا سيما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، لأن اقتصاد بلدنا يتسم بطابع غير رسمي إلى حد كبير وشعبنا ينشط ليلاً ونهاراً على السواء. وعلى الصعيد الاجتماعي، حدثت للأسف زيادة في العنف الجنساني والاعتداء الجنسي داخل المجتمعات المحلية.

وعلى الصعيد السياسي، تهدد الحالة الراهنة مستقبل عملية السلام، ولا سيما الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد عملت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما الشباب والنساء، على مدى السنتين الماضيتين لجعل الاتفاق الإطار المرجعي لإقامة سلام دائم. ولهذا السبب، بذلنا جهوداً دعوية في أوساط صانعي القرار والجماعات المسلحة من أجل النهوض بقضية السلام وإسكات البنادق.

وندعو اليوم إلى مضاعفة الجهود من جانب جميع الجهات المعنية والضامنين والميسرين للاتفاق من أجل تنشيط عملية السلام، لأن الشعب متعطش للسلام ونحن مدينون بهذا السلام، لا للجيل الحالي فحسب بل أيضاً للأجيال القادمة. فلدى شعبنا أحلام لبلدنا؛ وهذا الحلم أكثر حيوية في السياق الحالي، على الرغم من تعبنا ومخاوفنا.

وفي عام 2020، أظهر تحليل تشاركي أجري في جميع أنحاء إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى، ركز على احتياجات وتطلعات الشباب الذين يمثلون أكثر من 70 في المائة من السكان، أن السلام يعني للشباب، أولاً وقبل كل شيء، حرية تنقل السلع والأشخاص. وأظهرت هذه الدراسة أيضاً أنه على الرغم من صعوبة السياق، فإن 86 في المائة من الشباب لا يريدون الهجرة بل البقاء في البلد والنجاح.

إننا نحلم بأن نرى بلدنا يتطور بكرامة ويحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وتطلعات ”خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها“.

إننا نحلم بأن نشهد تحقق رؤية الأب المؤسس لجمهورية أفريقيا الوسطى، بارتيليمي بوغاندا، التي صيغت حول ”زو كوي زو“، أي احتضان التنوع في شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك من خلال ضمان مكافحة الإفلات من العقاب وأن تصبح الحقوق والحريات الأساسية واقعاً حقيقياً للجميع.

وهكذا، نحلم بأن تكون حرية التعبير والفكر أيضاً في صميم جهود الشباب والنساء والرجال وصانعي القرار والبلدان الصديقة التي تعمل من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لأنه لا يوجد صوت واحد في حل النزاعات. إن الدعوة إلى صوت واحد من شأنها أن تشكك في تنوع أمتنا، ولا سيما شجاعة الناس الذين أعربوا عن آرائهم في صناديق الاقتراع رغم الصعاب.

إن شعب بلدي تواق إلى العدالة. فهم يطالبون بالعدالة لآلاف الأرواح البريئة التي أزهقت ويطالبون بالعدالة للفتيات والنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب والاعتداء البدني؛ ويطالبون بالعدالة فيما يتعلق بتدمير الممتلكات وغيرها من السلع. ولطالما كانت هذه العدالة صرخة، بل مطلبًا قويًا لشعب أفريقيا الوسطى الذي لا يتغاضى عن الإفلات من العقاب.

أخيراً، لن يكون هناك سلام دائم من دون المشاركة الفعالة للنساء والشباب الذين يمثلون أكثر من 75 في المائة من السكان. فكيف يمكننا أن نتصور سلاماً دائماً من دونهم؟ وينبغي ألا تقتصر مساهمتهم على المشاورات المخصصة، بل ينبغي أن تتم في سياق نهج تشاركي ونشط وشامل للجميع على كل

مستويات صنع القرار. ويجب دعم هؤلاء الشباب والنساء صانعات السلام تقنياً ومالياً من أجل زيادة أثر أعمالهم في مجال بناء السلام.

أود أن أختتم كلمتي بتذكير أعضاء المجلس بأن أبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يدركون الوزن الحاسم الذي يمثلونه بالنسبة لمستقبل بلدنا. إن اتخاذكم إجراءات أو عدمه يمكن أن ينقذ الأرواح في جمهورية أفريقيا الوسطى أو يزهقها. ولذلك، فإننا نعتمد على حكمة أعضاء المجلس في اتخاذ قرارات في خدمة السلام والأمن في بلدي.

ونحن، من جانبنا، ما زلنا ننشط على أرض الواقع ونغذي الأمل القوي في أن يخرج بلدنا يوماً من هذه الأزمات المتكررة بفضل الجهود المشتركة لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى ودعم المجتمع الدولي.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بنغ

[الأصل: بالصينية]

أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي شرقي والمديرة الإدارية لارانجينا من الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والمدير إيكومو – سوانيي من منظمة بناء السلام التي يقودها الشباب URU على إحاطاتهم.

تمر جمهورية أفريقيا الوسطى بمرحلة حرجة في وضعها السياسي المعقد والهش. ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن بناء توافق في الآراء وخلق التآزر لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في الحفاظ على السلام والاستقرار ومساعدتها في الخروج من الأزمة. وأود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولاً، يجب أن تتوقف الأعمال العدائية والعنف في أقرب وقت ممكن. فمنذ الانتخابات العامة التي جرت في نهاية العام الماضي، استمرت النزاعات العنيفة إلى جانب تصاعد انعدام الأمن. وقد أثر ذلك بشدة على الاستقرار الوطني وسلامة الناس. ويساور الصين بالغ القلق إزاء هذه المسألة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى المضي قدماً على أساس تنمية البلد ورفاه الشعب وإنهاء النزاع والعنف في أقرب وقت ممكن والامتناع عن أي عمل من شأنه تصعيد التوترات.

ويصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الثانية لتوقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. والاتفاق ذو أهمية حيوية للحفاظ على السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ولا يمكن التخلي عنه في منتصف الطريق. ويجب على جميع الأطراف في البلد أن تواصل الالتزام بالاتفاق وتنفيذه وحل أي خلافات قد تنشأ في عملية التنفيذ عن طريق الحوار، بهدف استعادة الاستقرار والنظام في وقت مبكر.

ثانياً، يجب أن ندعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في أداء مهامها. لقد أدت البعثة دوراً هاماً في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد وكفالة إجراء الانتخابات العامة بسلاسة.

وفي ضوء التطورات على أرض الواقع ومن أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد، ينبغي للمجلس أن ينظر في جهود المنظمات الإقليمية بطريقة متكاملة وأن يكفل تخطيط البعثة على أعلى مستوى وأن يزودها بموارد مناسبة.

وفي نهاية المطاف، يجب أن تعتمد جمهورية أفريقيا الوسطى على نفسها لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الحكومة في تعزيز بناء وإدارة قوات الأمن ومساعدتها في تحسين قدرتها على الحفاظ على الاستقرار بشكل مستقل. وتؤكد الصين من جديد أنه ينبغي للمجلس أن يرفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى في موعد مبكر.

ثالثا، ينبغي تشجيع جهود الوساطة الإقليمية. وما فتئت المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تعمل بنشاط على تعزيز العملية السياسية في البلد. وقد انخرط قادة بلدان المنطقة بنشاط في مساع حميدة، وهو ما تعبر الصين عن تقديرها له. فنحن نؤيد دائما إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية بمعرفة الأفارقة أنفسهم.

وندعم الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مواصـــلة القيام بدور هام. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التنسيق مع المنظمات الإقليمية لإيجاد التآزر.

رابعا، من الضـروري حماية سـبل عيش الناس. وتواجه جمهورية أفريقيا الوسـطى تحديات متعددة، مثل الحالة الأمنية المتقلبة وتأثير جائحة مرض فيروس كورونا. وفي الوقت الحاضـر، يواجه البلد صـعوبات اقتصـادية خطيرة، حيث يحتاج 2,8 مليون شـخص إلى المساعدة الإنسانية ولا يقدر أكثر من مليون شـخص على العودة إلى ديارهم ويســـقط قرابة 000 100 شـــخص في براثن الفقر مجددا. إن الفقر والتخلف هما السببان الجذريان للنزاع والعنف المستمرين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويجب على الحكومة الجديدة أن تسعى جاهدة إلى إعادة بناء الاقتصـاد وتحسين سبل عيش الناس وتلبية تطلعات الشـعب إلى التنمية والحياة السـلمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد مسـاعدته للبلد وأن يعزز، بمجرد اســتقرار الحالة الأمنية، التعاون في مجالات مثل التنمية الزراعية وبناء الهياكل الأســاســية واستكشاف الطاقة والموارد المعدنية بغية مساعدة البلد في القضـاء على الفقر وتعزيز التنمية وإزالة الأسباب الجذرية للنزاع العنيف. وســتعمل الصــين مع المجتمع الدولي لمواصــلة الإســهام في الســلام والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على الإحاطة التي قدمها لنا اليوم بشأن التطورات الصعبة في جمهورية أفريقيا الوسطى والخطوات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ردا على ذلك. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الآخرين على أفكارهم الثاقبة والقيمة وأخص بالشكر السيدة إيكومو – سوانيي، على مشاطرتنا وجهة نظرها.

تدين إستونيا بأشد العبارات استهداف وقتل المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمن وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على يد الجماعات المسلحة، ولا سيما "تحالف الوطنيين من أجل التغيير". ويجب التحقيق مع مرتكبي أعمال العنف تلك والمحرضين عليها وتقديمهم إلى العدالة.

وأود أن أتقدم بتعازي الشخصية في حفظة السلام التابعين للبعثة الذين جادوا بأرواحهم فيما كانوا يحمون أرواح سكان أفريقيا الوسطى.

إن استجابة البعثة السريعة والقوية لضمان حماية المدنيين وإيصال المساعدة الإنسانية جديرة بالثناء. ويلقى طلب زيادة عدد أفراد البعثة، من أجل تحسين قدرتها على الوفاء بولايتها في ظل الظروف المتقلبة الراهنة، استحسانا لدينا. غير أن المسؤولية الرئيسية عن حماية جميع السكان في البلد والنهوض بالمصالحة الوطنية والحوار السياسي لا تزال تقع على عاتق سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

على الرغم من خطر وقوع أعمال عنف، خرج شعب جمهورية أفريقيا الوسطى للتصويت وسيفعل ذلك مرة أخرى قريبا. إن شجاعتهم تدل بوضوح على الرغبة في بلد يمنح الشعب فيه السلطة، لا أن تؤخذ بالقوة. ويجب أن تقبل جميع الجهات السياسية الفاعلة قراراتهم وأن تحترمها، كما يجب تسوية أي منازعات تتعلق بنتائج الانتخابات بالطرق السلمية والقانونية.

وتؤيد إستونيا الدعوات المنادية بوقف فوري لإطلاق النار وبتنشيط الحوار السياسي وعملية المصالحة. فلا يوجد طريق إلى السلام الدائم عن طريق العنف. وعلاوة على ذلك، وبما أن نصف جميع الناخبين المسجلين نساء، ينبغي أن يكون واضحاً أن البلد سيستفيد قطعا من المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام. وسيستفيد التنفيذ الفعال للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا من الدعم النشط من الجهات الضامنة والميسرة له. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بالبيان شديد اللهجة الذي أصدره الاتحاد الأفريقي في الأسبوع الماضي. أخيرا، أود أن أؤكد مجددا على ضرورة مساءلة مخربي الاتفاق والعملية الديمقراطية للانتخابات.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر مختلف مقدمي الإحاطات على بياناتهم وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشدد على أن الحل السياسي وحده هو الذي سيوفر مخرجا من الأزمة الراهنة. وأود أن أدعو الحكومة وجميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بذل كل ما في وسعهم لوضع حد للأعمال العدائية وإلى أن يسلكوا طريق المصالحة. تلك هي الرسالة التي يبعث بها مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالإجماع. وهذا هو فحوى جهود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والتي تؤيدها فرنسا تأييدا تاما.

ومع ذلك، لا نرى أي تقدم ملموس. وتحث فرنسا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الأطراف السياسية الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى على الدخول دون تأخير في حوار سياسي شامل للجميع تحت رعاية المنطقة. وتدعو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء في المنطقة إلى استخدام كل ما يمكن من نفوذ لدعم تلك الجهود. ومن المهم أن تُنظَّم الانتخابات التشريعية والمحلية بطريقة سلمية، مع استخلاص الدروس من التحديات الأمنية التي شهدتها انتخابات 27 كانون الأول/ديسمبر.

وفي الوقت نفسه، لا بد من إعادة إطلاق عملية السلام. وتؤيد فرنسا اعتماد جزاءات ضد أولئك الذين يحاولون عرقلة تلك العملية ويرفضون الانضمام إلى مسار السلام والحوار. ونحيط علما على النحو الواجب بالموقف الذي عبر عنه في هذا الصدد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ثانيا، أود أن أثني على استجابة البعثة للأزمة، والتي تمثلت أحيانا في تضحية أفرادها بحياتهم. وأترحم مرة أخرى على أرواح حفظة السلام السبعة الذين لقوا حتفهم منذ كانون الأول/ديسمبر.

تحيط فرنسا علما على النحو الواجب بطلب الأمين العام تعزيز موارد البعثة لتمكينها من الوفاء بولايتها – وهو طلب أيدته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، كما ورد في رسالة الرئيس توادیرا الموجهة إلى الأمين العام والمؤرخة 22 شباط/فبراير. ونؤيد ذلك الطلب وسنقدم قريبا مشروع قرار بهذا المعنى إلى مجلس الأمن.

ويجب أن تظل حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية من الأولويات المطلقة. وتدعو فرنسا جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويكتسي هذا الأمر أهمية أكبر نظرا لأن عدد النازحين ما زال في ازدياد وأن انعدام الأمن الغذائي يزداد سوءا. ولم يكن عدد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني بهذا الارتفاع قط، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. ويجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

وفي هذا الصدد، تشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء التقارير المتعلقة بالاستيلاء على مدينة بامباري. وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة إلى كشف الحقيقة بشأن هذه الوقائع وإلى عدم السماح لمرتكبي الانتهاكات، إن كان ثمة انتهاكات قد ارتُكبت، بالإفلات من العقاب.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال مستمرة. ولذلك، تدعو فرنسا إلى تنفيذ استنتاجات الفريق العامل التابع للمجلس والتي اعتُمدت في حزيران/يونيه 2020 (S/AC.51/2020/3).

في الختام، أود أن أُذكر، كما فعلت في 21 كانون الثاني/يناير (S/2021/76، المرفق الرابع)، بأن حظر الأسلحة لم يُفرض لإعاقة تعزيز القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وهو أمر تؤيده فرنسا تماما. إننا نستمع إلى شواغل سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وقد أحطنا علماً بطلباتها، وكذلك بطلبات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، نؤيد عقد جلسة لمجلس الأمن في المستقبل القريب بحضور ممثلي هاتين المنظمتين، كما طلب رئيساهما.

ومن الواضح أن التطورات في نظام الجزاءات، وهو أمر نحن مستعدون له، يجب أن تكون جزءا من استراتيجية شاملة، تأخذ في الاعتبار الجهود الإقليمية والتقدم السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن في مجال تحديد الأسلحة.

في الختام، أعرب عن الأمل في أن يدعم مجلس الأمن، من خلال وحدته، جهود بعثة الأمم المتحدة وجهود المنطقة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي يجب أن تعود إلى طريق السلام.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، نغاراج نايدو كاكانور

أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على تقديمه إحاطة مفصلة تكمل آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2021/146). وأشكر مفوض الاتحاد الأفريقي شرقي على ما قدمه من أفكار ثاقبة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أشكر ريتا لارانجينا المديرة الإدارية لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي، على المعلومات المفيدة التي قدمتها.

أود أن أبدأ بالإعراب عن الإدانة الشديدة للهجمات الأخيرة على حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونحن نتذكر حفظة السلام السبعة من المغرب وغابون وبوروندي ورواندا الذين ضحوا بأرواحهم من أجل قضية حفظ السلام. ويجب على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن تحقق فورا في تلك الجرائم، ويجب محاسبة المسؤولين عنها. وأشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعمل المتميز الذي يقوم به حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، معرضين أنفسهم لمخاطر شديدة.

تمر جمهورية أفريقيا الوسطى بمرحلة حرجة، وقد احتفلت في وقت سابق من هذا الشهر بمرور عامين على توقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشكل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام السبيل الوحيد إلى الأمام لتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء التوترات السياسية وتحقيق الاستقرار في البلد. ويقع على عاتق قيادة جمهورية أفريقيا الوسطى عبء إعادة تنشيط الاتفاق السياسي. وينبغي للسلطات أن تتواصل مع جميع الموقعين على اتفاق السلام وأن تواصل الحوار. كما ندعو مجمل جماعات المعارضة، وهي الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام، إلى وقف القتال والانضمام إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل التوصل إلى حل سلمي. ونؤيد الجهود الجارية التي يبذلها الضامنون لاتفاق السلام، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن المهم التأكيد على أن نهج الفائز يأخذ كل شيء سيضر بالسلام والاستقرار.

وفي خضم أعمال العنف والتوتر في جمهورية أفريقيا الوسطى، شكل إجراء الانتخابات الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر الماضي معلما هاما. ونشيد بسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إجرائها الانتخابات وجميع الشركاء الذين دعموا العملية. وقد أيدت المحكمة الدستورية نتائج الانتخابات، ومن المقرر الآن أن تنتقل الدورة الانتخابية إلى المرحلة التالية. ويجب احترام تلك القرارات. وفي الوقت الذي تستعد فيه السلطات الوطنية للجولة المقبلة من الانتخابات التشريعية في 14 آذار/مارس، من المهم أن يواصل جميع أصحاب المصلحة دعم العملية الانتخابية والجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تلك الجبهة.

ونحيط علما باجتماع آلية التنفيذ على الصعيد الوطني الذي عقد في بانغي في 5 شباط/فبراير. كان ذلك أحد العناصر الأساسية في اتفاق السلام لعام 2019. ومن المشجع عقد الآليات المحلية، بمشاركة نشطة من جانب القيادات النسائية، اجتماعات أيضا في بعض المناطق، مما شجع على إجراء حوار شامل للجميع. ويجب أن تستمر هذه الخطوات. وينبغي للإدارة أيضا أن تتخذ خطوات فورية لكسب ثقة سكان الريف.

وقد أجبر استمرار العنف الذي تقوم به الجماعات المسلحة في أنحاء كثيرة من البلد السلطات على إعلان حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر. وندين العنف والهجمات التي ترتكبها الجماعات المسلحة، ولا سيما تلك التي ترتكبها ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وقد تفاقمت الحالة الأمنية الهشة بسبب فرار قوات جمهورية أفريقيا الوسطى من الخدمة في أجزاء كثيرة من البلد. ويبرز ذلك مرة أخرى أهمية إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، وهي عناصر هامة في اتفاق السلام.

إننا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد أجبر القتال أكثر من 100,000 شخص على الفرار من البلد، مما فاقم أزمة اللاجئين الوخيمة أصلا، مع نزوح عدد أكبر بكثير داخلياً ويعانون من انعدام الأمن الغذائي. ولا تزال آثار جائحة مرض فيروس كورونا مستمرة في خضم كل ذلك. ويجب ألا يكون هناك أي حصار للمدن وطرق النقل الهامة ويجب السماح بنقل الإمدادات الأساسية.

ونحن نؤيد دعوة الأمين العام إلى زيادة تدريجية في الحد الأقصى المأذون به لقوات البعثة. وبينما ستساعد تلك التعزيزات جمهورية أفريقيا الوسطى في معالجة الحالة الأمنية، توجد حاجة ملحة إلى بناء قدرات قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وتحقيق تقدم في العملية السياسية، من أجل تحقيق الاستقرار في البلد على المدى الطويل. ونأمل أن تواصل سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى اتخاذ خطوات في الاتجاه الصحيح.

المرفق التاسع

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على عروضهم المستنيرة. ويدل وجود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني لأفريقيا الوسطى في مجلس الأمن هذا الصباح على أهمية هذه المناقشة. وعلاوة على ذلك، فهو يوضح الالتزام العميق من جانب مجتمع أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي بالسلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أن أشكر السيدة إيكومو – سوانيي على وجه الخصوص. يوضح عملها الإمكانات الكبيرة للشباب لإحداث التغيير والدور الحاسم الذي يمكنهم القيام به في إرساء السلام وتوطيده. ونحن نشاطرها تطلعها إلى مستقبل يمكن أن يزدهر فيه شباب جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد أدت زيادة أعمال العنف والهجمات المحددة الأهداف على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل مأساوي إلى إزهاق أرواح سبعة من حفظة السلام خلال الأسابيع الأخيرة. ويؤكد هذا لوحده الطابع الملح لأن يقوم مجلس الأمن بكفالة تزويد البعثة بما يكفي من الموارد لكي تفي بولايتها بأمان، ومسؤوليته عن ذلك. ونحن نتحمل مسؤولية مشتركة للقيام بذلك. ونرحب بتوصيات الأمين العام بزيادة قوام البعثة. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يؤيد ذلك الاقتراح.

وفي إطار ولاية البعثة، نعتقد أن إنجاز مهمتها ذات الأولوية المتمثلة في حماية المدنيين هو أمر بالغ الأهمية. ونظل نشعر بقلق عميق، بل وقد تأثرنا حقا، بمعاناة السكان المدنيين. يجب أن تكون لدى البعثة ببساطة القدرة على المساعدة على تهيئة الظروف المؤدية إلى تقدم العملية السياسية.

إن المستقبل الأفضل والأكثر أمنا يعتمد على السلام، الذي نعلم جميعا أنه لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حوار سياسي فعال. وفي الذكرى السنوية الثانية للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت سابق من هذا الشهر، أشار الرئيس توادیرا مرة أخرى إلى اعتزامه تيسير الحوار. ونرحب بذلك الالتزام. ونعتبر تنفيذه أمرا عاجلا. والنهج العسكري لن يحل هذه الأزمة. وندعو جميع الأطراف إلى الدخول في حوار بناء لتحقيق المصالحة والسلام. ولكي يكون السلام مستداما، يجب أن يكون شاملا للجميع. وينبغي أن يشمل الحوار الوطني بالطبع المرأة. وينبغي أن يشمل أيضا الشباب والمجتمع المدني والمشردين داخليا واللاجئين.

وتعلم أيرلندا من تجربتها أنه كلما كانت العملية أكثر شمولا للجميع، كلما كانت النتيجة أكثر دواما. إن مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في عمليات السلام أمر حاسم الأهمية. ونعتقد أنه يجب تمثيل المرأة تمثيلاً مجديا في محادثات السلام وفي الحكومة على حد سواء، بما في ذلك في التعيينات في مجلس الوزراء. وندعو الحكومة إلى أن تساعد على تحقيق ذلك، بدعم من الأمم المتحدة والبعثة المتكاملة وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

وكان إجراء الانتخابات الرئاسية والجولة الأولى من الانتخابات التشريعية ضمن الجدول الزمني الدستوري إنجازاً حقاً، وينبغي الآن البناء عليه من خلال تنظيم انتخابات سلمية وشاملة للجميع في 14 آذار/مارس. وأنا أشجع بقوة جميع الأطراف على المشاركة الكاملة في العملية الانتخابية.

لقد كانت مشاركة دول ومنظمات المنطقة حيوية حتى الآن، وستظل كذلك. وقد اضطلعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بأنشطة توعية هامة من أجل التوصل إلى حل سلمي لعدم الاستقرار الحالي. وبصفتنا مجلس الأمن، أعتقد أن من مسؤوليتنا الجماعية دعم ذلك والمشاركة فيه بصورة بناءة.

ومن المحزن أن الحالة الإنسانية لا تزال قاتمة، ولا سيما تزايد مستويات انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاع. ونرحب بوصول القوافل الإنسانية والتجارية إلى بانغي من الحدود الكاميرونية. ولكنها لا تكفي بالمرة لتوفير الإغاثة التي تشتد الحاجة إليها. وببساطة، يجب تأمين الطرق على سبيل الأولوية. ونرحب بتوصية نشر كتيبة إضافية للاضطلاع بتلك المهمة، التي نرى أنها عاجلة.

فبطبيعة الحال، عندما تصل المساعدات تكون المهمة قد بدأت لتوها، غير أن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية بحاجة إلى أن يكونوا قادرين على الوصول إلى المحتاجين من دون تأخير. إننا ندين بأشد العبارات الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. ومن الأهمية بمكان – مع احتياج أكثر من نصف سكان جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المساعدة – أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من العمل وأن تحترم جميع الجهات الأمنية الفاعلة الحيز الإنساني.

إن حالات انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، إلى جانب زيادة العنف الجنساني، حوادث مروعة. ويجب أن يكون بمقدور الناجين، كمسألة ذات أهمية إنسانية أساسية، الحصول على الرعاية والخدمات، بما في ذلك الصحة والدعم النفسي والاجتماعي وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وندعو جميع الأطراف، بما في ذلك قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وأخيرا، لا يمكن تحقيق السلام والمصالحة ما لم يحاسب الذين ينتهكون القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن جلسات الاستماع بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعومة في لاهاي تذكرنا بأن العدالة يمكن أن تحقق ويجب أن تحقق.

ونرحب بتعيين مفوضين للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، وننتظر بدء عملهم بفارغ الصبر .إننا نعلم من واقع تجربتنا في أيرلندا أن إقامة سلام دائم لا تتم في اللحظة التي يتم فيها التوقيع على اتفاق؛ فهي عملية طويلة الأجل تمتد بين الأجيال. وتقع على عاتقنا مسؤولية دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في السعي السلمي إلى تحقيق ذلك الهدف.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا، والمفوض إسماعيل شرقي، والمديرة الإدارية ريتا لارانجينا، والناشطة كيسي مارتين إيكومو – سوانيي على إحاطاتهم. وأرحب ترحيبا خاصا بإشراك أحد أعضاء المجتمع المدني الشباب في هذه الجلسة. أرحب بها وبالجميع.

إن المكسيك تعرب عن قلقها العميق إزاء العواقب الإنسانية الخطيرة الناجمة عن تصاعد النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى. تتطلب الحالة الراهنة، مع فرار أكثر من 000 200 شخص مؤخرا بسبب العنف، استجابة عاجلة من المجتمع الدولي واتخاذ إجراءات منسقة من قبل جميع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية.

فالهجمات التي يشنها ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذي يسد الطريق الذي يربط بانغي بالكاميرون، غير مقبولة. فهي تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة السكان المدنيين الذين يحتاجون حاجة ماسة إلى الضروريات الأساسية التي تنقل على طول ذلك الطريق. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية.

إن ارتفاع عدد الفارين من الخدمة من القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي يشكل مؤشرا آخر مثيرا للقلق، لا سيما بالنظر إلى العمل الذي تم في السنوات الأخيرة في محاولة لتعزيز مؤسسات الدولة.

ومما يثير القلق كذلك القدرة التعبوية التي أظهرتها الجماعات المسلحة منذ كانون الأول/ديسمبر على تنظيم هجمات غير متكافئة، على الرغم من أن معظم هذه الجماعات موقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة لعام 2019 في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويدين بلدي بشدة الجرائم ضد النساء والأطفال التي ترتكبها جماعات المتمردين المسلحة وقوات أمن الدولة، على النحو المبين في آخر تقرير للأمين العام (S/2021/146). وتحث المكسيك جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وينبغي أن تكون بداية المحاكمات مؤخرا ضد ألفريد يكاتوم وباتريس – إدوارد نغايسونا في المحكمة الجنائية الدولية بمثابة تذكير لجميع الأطراف المعنية بعواقب ارتكاب جرائم من هذا النوع.

ويقر بلدي بالدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويشيد بالعمل المتميز الذي قامت به لحماية السكان المدنيين في مواجهة العنف المتزايد، حتى وإن كان ذلك بكلفة الخسائر المؤسفة في القوات. إننا ندين هذه الهجمات بشدة.

ونحيط علما بطلب الأمين العام زيادة قوام قوات البعثة من أجل التصدي لعدم الاستقرار الحالي. فذلك الاقتراح جدير بالدراسة المتعمقة. غير أن الحل الطويل الأجل يتطلب التزام جمهورية أفريقيا الوسطى وأن تضطلع السلطات بمسؤولياتها بالكامل. كما إن هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات لتحسين الحكم في البلد وتحويل الظروف الهيكلية التي تؤجج النزاع.

ويجب التحقيق بدقة وشفافية في ادعاءات الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي ضد قوات البعثة. والرد الوحيد المقبول هو عدم التسامح مطلقا.

والسبيل الوحيد للخروج من الأزمة الحالية، وهو الطريق الأكثر قابلية للبقاء، هو إعادة تنشيط عملية سياسية جادة وذات مصداقية وفعالة. وتأمل المكسيك أن تجري الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في غضون الإطار الزمني المحدد في جو سلمي.

ويجب أن تكون المصالحة شاملة للجميع وأن تشمل إمكانية وصول ضحايا العنف إلى العدالة على سبيل الأولوية. لا يمكن للمفاوضات السياسية أن تكون مرة أخرى مجالا يقتصر على الجماعات المسلحة. فيجب أن يكون الحوار مفتوحا أمام مختلف الزعماء الاجتماعيين، ولا سيما النساء والشباب، من أجل التحرك نحو حل للنزاع.

وأخيرا، نحث البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، على استخدام نفوذها لدى أطراف النزاع لوضع حد لدوامة العنف ووضع الأسس لسلام دائم.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

يشرفني أن أدلى بهذا البيان بالنيابة عن تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا وبلدي النيجر (A3+1).

نشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيدة ريتا لارانجينا، المديرة الإدارية لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ والسيدة كيسي مارتين إيكومو – سوانيي، مديرة منظمة بناء السلام التي يقودها الشباب URU، على إحاطاتهم النيرة للغاية.

ونود أولا أن نشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على الإجراءات الصارمة التي اتخذتها للمساعدة في احتواء أعمال العنف المتصلة بالانتخابات التي ترتكبها الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونكرر تعازينا لأسر أفراد الأمم المتحدة الـ 12 الذين لقوا حتفهم بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021، بمن فيهم سبعة عسكريين كانوا ضحايا لهجمات شنتها الجماعات المسلحة.

ونؤيد نداء الأمين العام إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بأن تبذل قصارى جهدها لتعقب مرتكبي تلك الهجمات، التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية، وأن تلاحقهم أمام المحاكم الوطنية والدولية.

لقد وضعت محاولات عرقلة العملية السياسية خلال انتخابات كانون الأول/ديسمبر التشريعية والرئاسية وعودة العنف، وانعدام الثقة التي ولدتها فيما بين الأطراف السياسية، عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على المحك.

كما ذكرنا في جلسة المجلس المعقودة في 21 كانون الثاني/يناير (انظر S/2021/76) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، نؤكد مجددا اقتناعنا الراسخ بأن الانتخابات لا تزال الصوت الشرعي الوحيد للوصول إلى السلطة، ونرحب مرة أخرى بتصميم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على ممارسة حقه المشروع في انتخاب قادته على الرغم من السياق الصعب الذي يواجهه.

ما زلنا أكثر اقتناعا من أي وقت مضى بأن الحوار بين أبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من بلدان المنطقة، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، يظل العنصر الرئيسي في الخروج الناجح من الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى قبول نتائج الانتخابات، كما أقرتها المحكمة الدستورية، ودعم الرئيس توادير في تصميمه على بذل كل ما في وسعه للبدء بحوار شامل مع المعارضة، والجماعات المسلحة التي وقعَّت على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في 6 شباط/فبراير 2019، والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة من أجل تخفيف حدة التوترات وإعادة إطلاق عملية تنفيذ الاتفاق، ومن ثم تعزيز ذلك الحوار.

نرحب بالجهود العظيمة التي تُبذل في هذا الصدد لتعزيز السلام والمصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي. وبالمثل، نرحب بالتقدم المحرز في عملية السلام بتعيين مفوضي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة مؤخرا، مما ييسر استمرار عملية السلام والعدالة الانتقالية.

ومهما يكن من أمر، نشدد على أن الحوار يجب ألا يعرقل مكافحة الإفلات من العقاب. ولذلك، ندعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تعزيز تنفيذ الإصلاحات المؤسسية، ولا سيما إصلاح قطاع الأمن، الذي يشكل تحديا كبيرا، بالنظر إلى الاختبارات التي أُجريت وجوانب القصور التي لوحظت في الأسابيع الأخيرة.

ندعو أيضا المجتمع الدولي، بدءا بالأمم المتحدة، إلى القيام بعمل منسق للإسهام على نحو أنجع في تخفيف معاناة السكان، لا سيما خلال جائحة مرض فيروس كورونا، وذلك بتيسير الحصول على المساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان.

ويساورنا قلق كبير إزاء تدهور الحالة الإنسانية، حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بنحو 2,8 مليون شخص، منهم 1,9 مليون شخص في حالات طوارئ؛ و 2,3 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أكثر من ثلثهم في حالات طوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد أكثر من 1,3 مليون شخص مشرد داخليا أو في بلدان مجاورة، ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى تكثيف الجهود لإعادة هؤلاء الأشخاص إلى وطنهم وفقا للقانون الإنساني الدولي.

ويجب أن يؤدي تنسيق الإجراءات أيضا إلى زيادة الأثر على أرض الواقع وتنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا وفعالا. وينبغي أن يفضي بنا ذلك إلى تركيز مناقشاتنا على إيجاد حلول للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في البلد ومساعدة السلطات على الوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية السكان.

نتفهم أيضا شواغل سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بالمسألة الأساسية المتمثلة في حظر الأسلحة، التي بالإضافة إلى جوانبها التقنية، لها بُعد سياسي كبير يجب أن يؤخذ في الحسبان.

وفي هذا الصدد، نقدر تعاون أعضاء المجلس، الذين دأبوا على تأييد الطلبات التي تتقدم بها السلطات إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى للحصول على إعفاء من حظر توريد الأسلحة.

إن مجموعة 3+1 مستعدة للعمل مع أعضاء المجلس بشأن اتخاذ تدابير ملموسة من أجل التوصل إلى حل دائم يراعي مطالب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والتحديات ذات الصلة.

نؤيد توصية الأمين العام بتعزيز قدرة البعثة المتكاملة من خلال تعديل قواتها العسكرية وقواتها الشرطية وتزويدها بالمعدات الكافية لتمكينها من ضمان أمن المدنيين وحفظة السلام، وضمان الحفاظ على القانون والنظام، وفقا للقرار 2552 (2020)، الذي يجدد ولاية البعثة. وينبغي أن تشارك سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مشاركة وثيقة في تلك العملية.

في الختام، تشـــيد مجموعة 3+1 مرة أخرى بجهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصـــادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بوصفها ضامنة لاتفاق السلام، وذلك سعيا إلى إيجاد حل للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونؤكد من جديد أيضـــا دعمنا للدور القيادي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في جمهورية أفريقيا الوســـطى في تعزيز الســـلام والأمن، من خلال تنفيذ اتفاق السلام، ونثني على الالتزام الثابت والجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة في مساعيه الحميدة ودعمه لعملية المصالحة.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، منى يول

أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام، لاكروا، ومفوض الاتحاد الأفريقي شرقي، والمديرة الإدارية لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، لارانجينا على إحاطاتهم الشيقة. كذلك أعرب عن شكري الجزيل لكيسي مارتين إيكومو – سوانيي، مديرة منظمة بناء السلام التي يقودها الشباب، على اطلاعنا على المنظور الهام للشباب في جمهورية أفريقيا الوسطى وحكمتهم حول كيفية إشراك الشباب في بناء السلام.

لا تزال النرويج تشعر بقلق عميق إزاء العنف المستمر في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحث جميع الأطراف على وقف الهجمات والتخلي عن أسلحتها.

وتشعر النرويج بقلق بالغ إزاء عدم احترام القانون الإنساني الدولي والتدهور الحاد في حالة حقوق الإنسان المتردية أصلا، كما ورد في أحدث تقرير للأمين العام (S/2021/146). ويساورنا قلق كبير إزاء الروايات عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جماعات مسلحة من غير الدول. ومع ذلك، هناك أيضا تقارير مفادها أن قوات الأمن الوطنية ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق، الأمر الذي يتطلب التشديد على ضرورة التركيز مجددا على إصلاح قطاع الأمن، والقيام بتمحيص شامل له وتقييم المخاطر. وفي هذا السياق، يسرنا أن نرى مشاركة الاتحاد الأوروبي في الإحاطات التي تقدم اليوم. ويضطلع الاتحاد الأوروبي، من خلال بعثة التدريب العسكري التابعة له في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدور هام في إصلاح قطاع الأمن.

ونشيد بالرئيس توادیرا لاستعداده الدخول في حوار مع المعارضة السياسية. والواقع أنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. ومع ذلك، فإن الإعراب عن الاستعداد للحوار ليس كافيا؛ وينبغي أن يبدأ في أقرب وقت ممكن حوار شامل، بمشاركة النساء والشباب والزعماء الدينيين.

يسرنا أن نلاحظ المشاركة من المنطقة الأفريقية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ونحضها على مواصلة المشاركة ودعم جهود سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي أن يسير الحوار جنبا إلى جنب مع جهود المصالحة وتدابير بناء الثقة. ويتمثل أحد السبل في العمل الهام الذي تقوم به لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. ونثني على توكيد تعيين خمس نساء مفوضات ونعتبر هذا التعيين خطوة إيجابية نحو إنشاء مؤسسة وعملية شاملتين. وننضم إلى نداء الأمين العام الموجه إلى السلطات الوطنية من أجل زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة بطريقة محايدة ومستقلة من خلال نظام العدالة.

لقد كان للعنف المتصل بالانتخابات أثر مدمر أيضا على الحالة الإنسانية. وتبين آخر الأرقام الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ما يقرب من ثلث السكان قد شُردوا قسرا، وأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد أبلغ عن وقوع عدد قياسي بلغ 66 حادثا ضد العاملين في المجال الإنساني في كانون الثاني/يناير 2021 وحده.

وظلت جمهورية أفريقيا الوسطى أحد أخطر الأماكن في العالم بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. ولا يزال طريق الإمداد الرئيسي من الكاميرون إلى بانغي غير آمن إلى أبعد الحدود. وتدين

النرويج بشدة الحصار والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة وتمنع وصول السلع الأساسية إلى العاصمة. وندعو أيضا إلى توفير إيصال المساعدة الإنسانية بطريقة آمنة ودون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. ويجب على جميع الأطراف الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

لقد كانت هذه الأسابيع الماضية تحدياً استثنائيا بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتود النرويج أن تعرب عن تقديرها العميق للبعثة والممثل الخاص للأمين العام نديايي، ولجميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى التصدي لوضع شديد الخطورة. ونتفق مع الأمين العام على أن البعثة تعاني من الإجهاد الشديد وأنه يجب تعزيزها. ونؤيد المقترحات الرامية إلى زيادة المستوى المأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

وينبغي أن يستند تعيين الموظفين الإضافيين قدر الإمكان إلى استخدام نظام تأهب قدرات حفظ السلام بما يكفل وفاء الموظفين بمعايير الأمم المتحدة في مجال التدريب والأداء، بما في ذلك فيما يتعلق بنهج عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونرى أنه ينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي من التعزيزات في زيادة قدرة البعثة المتكاملة على حماية المدنيين وضمان سلامة موظفيها، علاوة على حماية الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية. ونتطلع إلى مناقشة أعضاء المجلس الآخرين في كيفية الاستجابة لهذا الطلب بطريقة عملية.

المرفق الثالث عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستغنيفا

[الأصل: بالروسية]

نشكر مقدمي الإحاطات اليوم على إحاطاتهم.

ويجب أن نلاحظ أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال متوترة. ولا تزال الأعمال العدائية المسلحة مستمرة. ولا يزال يتعين على القوات الحكومية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، أن توقف محاولات المتمردين الاستيلاء على أراض جديدة، والتحرك نحو بانغي وقطع الإمدادات عن العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى.

ويساورنا القلق إزاء التقارير الجديدة عن إعادة تجميع المقاتلين وتقديم الدعم المالي والمعدات إليهم من خارج البلد. ولأجل مكافحة تهريب الأسلحة، يتعين على جيران جمهورية أفريقيا الوسطى زيادة تعزيز مراقبة الحدود.

ويجب أن يستمر الدعم الدولي المقدم إلى السلطات القانونية في بانغي وأن يكون شاملا ومنسقا. ونرحب في هذا السياق بانضمام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى جهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الأجانب. ولكن ينبغي أن تتم أي مبادرات وساطة تقوم بها جهات إقليمية فاعلة بموافقة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ومشاركتها.

ونحيط علما بالمبادرة التي قدمها رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ورئيس أنغولا ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ورئيس جمهورية الكونغو لتنظيم حوار مفتوح مع مجلس الأمن بشأن إمكانيات دعم بانغي في التغلب على الأزمة. ونرى أن هذه الاتصالات مفيدة.

تمثّل أحكام الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقّع في 6 شباط/فبراير 2019 الأساس لتحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد. وتظل المحاولات الأحادية الجانب الرامية إلى عرقلة أو استبدال تلك الأحكام غير مقبولة. ونعتقد أن من المهم توجيه رسالة إلى الجماعات المسلحة التي نأت بنفسها عن الاتفاق السياسي بأن عليها مواصلة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها.

وهناك عدد من المهام التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى في المستقبل القريب، بما في ذلك تهيئة الظروف اللازمة لعقد الانتخابات البرلمانية بنجاح وتشكيل هيئة تشريعية جديدة. ويجب تقديم مساعدة إضافية إلى بانغي لضمان أمن الدوائر الانتخابية التي قام فيها ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير بفض الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2020.

ونؤيد دعوة مسؤولي بانغي إلى زيادة تخفيف الحظر المفروض على الأسلحة، الأمر الذي من شأنه أن يمكن السلطات المنتخبة شرعيا في جمهورية أفريقيا الوسطى بالتصدي للجماعات المسلحة على نحو أكثر فعالية. وأثبتت الأحداث الأخيرة بوضوح أن نظام الجزاءات في البلد بحاجة إلى التكيف في الوقت المناسب، وذلك من خلال مواصلة تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تمكين السلطات المركزية من نشر سلطتها في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق باقتراح الأمين العام إرسال قوات إضافية لحفظ السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، فسوف سنسترشد قبل كل شيء بموقف البلد المضيف. وندرك أن بانغي مستعدة للعمل عن كثب مع الأمانة العامة لمواصلة الاتفاق على طرائق بناء القدرات في إطار البعثة المتكاملة.

ويتطلب تحقيق الاستقرار في البلد دعما شاملا للسلطات الشرعية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل زيادة تدريب قوات الأمن الوطنية وفعاليتها. وعندما بدأ تصاعد النزاع في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2020 تعرضت قوات الأمن في وسط أفريقيا لضربة قوية. لكنها تمكنت، بدعم من الشركاء الثنائيين وذوي الخوذ الزرق، من كفالة إجراء الانتخابات ومنع الاستيلاء على العاصمة والمدن الأخرى. ومن المهم، لأجل إيجاد حل طويل الأجل للوضع، مواصلة بناء قدرات القوات المسلحة الوطنية.

ونحن على استعداد للعمل مع الشركاء الدوليين لبانغي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمواصلة تقديم كل الدعم الممكن للسكان وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الرابع عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أود أن أبدأ بتوجيه الشـــكر إلى مقدمي الإحاطات الأربعة على تبادل آرائهم اليوم. أود أن أشـــكر السـيدة إيكومو – سـوانيي على وجه الخصـوص على تذكيرنا بواجب مجلس الأمن في دعم آمال وتطلعات شـعب أفريقيا الوسـطى، وأود أن أردد قولها بأن السـلام والسـياسـة غير الشـاملين للجميع، ولا سـيما النسـاء والشباب، لن ينجحا.

تدين المملكة المتحدة بأقوى العبارات أعمال العنف المســـتمرة التي ترتكبها الجماعات المســـلحة. ويجب مســـاءلة جميع الذين يرتكبون الفظائع ويواصـــلون انتهاك اتفاق الســـلام لعام 2019. وأكرر كلمات السـفير الفرنسـي بشـأن الجزاءات في هذه المرحلة. وفي الوقت نفسـه، نشـعر بالقلق إزاء التقارير الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسـان من قبل أفراد في القوات المسـلحة الوطنية. ونحث الحكومة على التحقيق في جميع الادعاءات واتخاذ إجراءات وقائية. غير أن تحقيق السـلام والاسـتقرار لا يقتضـي المسـاءلة فحسـب بل المصـالحة أيضـا. وأشـاطر أعضـاء المجلس الآخرين حث جميع الجهات الفاعلة السياسية، بما فيها الجهات الفاعلة الحكومية والمعارضـة على السواء، على الانخراط في حوار وطني بنّاء وشامل. ونتطلع إلى مشاركة الجهات الضامنة لاتفاق السلام في دعم هذه الجهود.

ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية حيث يواجه الآن ما يقدر بـــ 2,3 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. وندعو جميع الجهات الفاعلة على وجه السرعة إلى احترام مبادئ إيصـال المسـاعدات الإنسانية، بما في ذلك حماية العاملين في المجال الإنساني، تمشيا مع القرار 2417 (2018).

وما زلنا نشعر بالتواضع إزاء قدرة النساء والرجال في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاسـتقرار في جمهورية أفريقيا الوسـطى على الصـمود وشـجاعتهم، وهم الذين يعملون على حماية المدنيين ودعم العملية الانتخابية الجارية. ونشـكر الأمين العام على اقتراحه بتعزيز البعثة. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية كفالة تزويد البعثة بالدعم المناسب للوفاء بولايتها.

بيد أننا نتفق تماماً مع الأمين العام على أن تعزيز البعثة ليس بديلاً عن ارتقاء ســلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مستوى مسؤولياتها الخاصة في النهوض بالتسوية السياسية. فهذا هو الطريق الوحيد إلى السلام الدائم.

المرفق الخامس عشر

بيان المنسق السياسي للبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمفوض شرقي والمديرة لارانجينا على إحاطاتهم اليوم. وأتقدم بشكر خاص للسيدة إيكومو – سواني على إضافة صوت كان مفقوداً في كثير من الأحيان منذ الحوار الشامل الذي جرى في منتدى بانغي بشأن المصالحة الوطنية لعام 2015.

أولاً، أود أن أعرب عن امتناني للنساء والرجال في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين يعملون، في مواجهة مخاطر شخصية كبيرة، لحماية سكان أفريقيا الوسطى. وأتقدم بأحر التعازي لأسر وزملاء حفظة السلام الذين قتلوا أثناء خدمتهم في البعثة. وتدين الولايات المتحدة الهجمات على حفظة السلام بأشد العبارات، ونؤكد أن هذه الهجمات قد تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي. وسيُحاسب من يشاركون في التخطيط للهجمات على بعثات الأمم المتحدة أو توجيهها أو رعايتها أو شنها. كما نشكر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على تعاونها مع غيرها من البعثات لدعم زملائها في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال هذه الفترة التي تزداد فيها الحاجة.

ستعقد الجولة المقبلة من الانتخابات التشريعية في 14 آذار/مارس. وللأسف، هناك من لا يزالون يسعون إلى عرقلة العملية الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى وحرمان مواطني البلد من الحق في اختيار ممثليهم. ونحث جميع الأطراف الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى على وقف الهجمات وتجنب تكرار العنف اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، "ترتبط الأزمة في البلد ارتباطاً وثيقاً بالديناميات السائدة في منطقة وسط أفريقيا" (S/2021/146، الفقرة 103). وترحب الولايات المتحدة بقرار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعيين وسيط لجمهورية أفريقيا الوسطى، وتتطلع إلى تسمية هذا الوسيط في أقرب وقت ممكن. وننوه بالتزام قيادة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ونرحب بدعمها فيما يتعلق بمستقبل اتفاق السلام لعام 2019.

إن اتفاق السلام لعام 2019 هو الإطار الوحيد المتفق عليه للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك نحث جيران جمهورية أفريقيا الوسطى على تنفيذ التزاماتهم بموجب الاتفاق للمساعدة على تأمين الحدود والحد من تدفق الأسلحة والمقاتلين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وستحقق هذه المبادرات أكبر قدر من الفعالية إذا ما استند الشركاء إلى الإطار القائم وأخذوا في الاعتبار العمل الذي تم إنجازه حتى الآن. ومن ثم فإن نبذ الاتفاق من أجل إنشاء عملية جديدة سيُعيد جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الوراء ويبقي الجهات الفاعلة المحلية والدولية على السواء يدورون في الحلقة الضارة الحالية المتمثلة في مجرد الرد على النزاعات. ويوفر اتفاق السلام إطاراً طويل الأجل للمساعدة على وضع جمهورية أفريقيا الوسطى على طريق تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي المستدام، مع توضيح أن الإفلات من العقاب أمر غير مقبول.

وتحيط الولايات المتحدة علماً بطلب الأمين العام زيادة عدد أفراد البعثة من العسكريين بمقدار 750 2 فردا وأفراد الشرطة بـ 940 فرداً وذلك لتعزيز قدرة البعثة على أداء المهام التي كلفها بها مجلس

الأمن. ونقدر الحاجة الملحة إلى منع حدوث المزيد من التدهور في الحالة الأمنية والتغلب عليه، مع إفساح المجال للمضي قدماً في العملية السياسية.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء التنسيق العملياتي في الميدان، حيث يعمل المدربون المدنيون والعسكريون الروس والقوات الرواندية على أساس ثنائي مع الحد الأدنى من الشفافية مع بعثة حفظ السلام التابعة للبعثة والجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية. ونرحب بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة لإنشاء آلية للتنسيق، وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة الكاملة. وإذا استمر هذا الأمر، فإن عدم التنسيق قد يقوّض بشدة قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها، مما يعرض للخطر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية.

وإذ ننظر في طلب الأمين العام زيادة عدد القوات والشرطة، فإننا نحث الأمم المتحدة على كفالة تحديد أي تعزيزات ونشرها وفقاً لأفضل ممارسات المنظمة. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون حذراً من أي اقتراح يتخطى إجراءات اختيار وحدات حفظ السلام التي استحدثتها الأمم المتحدة نفسها؛ ويجب على الأمم المتحدة أن تستخدم نظام تأهب قدرات حفظ السلام، الذي أنشئ من أجله مستوى الانتشار السريع تحديدا لمواجهة هذا النوع من سيناريوهات الطوارئ.

ويجب على الأمم المتحدة أيضاً أن تواصل الوفاء بالتزامها بعدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء المقترحات الرامية إلى توسيع الوحدات التي لديها نمط من مزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين، الأمر الذي يتعارض مع هدف الحفاظ على سلامة المدنيين. وإذ ننظر في زيادة حجم البعثة وقدراتها، يجب علينا أن نستثمر في الفعالية التشغيلية الطويلة الأجل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق تعزيز الأداء والشفافية والمساءلة. وكما كررت الولايات المتحدة في المناقشة العامة التي جرت الأسبوع الماضي في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، فإن اتخاذ القرار 2436 (2018) بالإجماع، الذي صاغته الولايات المتحدة، أوضح أن الأداء والمساءلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو من أولويات مجلس الأمن.

وأخيراً، تود الولايات المتحدة أن تشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، السيد منكور نديايي، على جهوده التي لا تكل وعلى دعمه القيم في الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولم تكن المهمة سهلة، وقد كان الطريق وعراً، ولكن من خلال المساعي الحميدة التي بذلها الممثل الخاص، سعت البعثة المتكاملة إلى إيجاد حلول سياسية للتوترات المتزايدة والعنف المتصل بالانتخابات مع الحفاظ على حيادها. ويجب أن يظل من الأولويات تمكين الحوار السياسي بين الجهات الوطنية المعنية الذي يعكس احتياجات البلد ومنظوره.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دنه كوي

أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن السيد إسماعيل شرقي، والمديرة الإدارية لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية ريتا لارانجينا، والسيدة كيسي مارتن إيكومو – سوانيي على إحاطاتهم. بخصوص الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أبرز النقاط التالية:

أولاً، فيما يتعلق بالحالة السياسية والأمنية، من المؤسف أن نرى أن الفترة الحرجة التي أدلى فيها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأصواته لتقرير مستقبله هي فترة عنف. ومن المؤسف أيضاً أن نرى أن البلد سيظل في ظل حالة الطوارئ الحالية لمدة ستة أشهر بسبب استمرار انعدام الأمن.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر إدانتنا القوية للهجمات التي تشنها العناصر المسلحة ضد المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. ويجب احترام الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، احتراماً كاملاً. ومن الأهمية المحورية أيضاً ضمان سلامة وأمن حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني.

ولذلك يحث وفدنا جميع الأطراف السياسية الفاعلة على حل الخلافات بأكثر الطرق سلمية. ويجب أن يسير هذا الجهد الرامي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والمصالحة جنباً إلى جنب مع تعزيز الثقة والاطمئنان من أجل تمهيد الطريق لحوار سياسي واسع وشامل. وينبغي إيلاء أولوية عالية لمشاركة النساء والشباب في هذه العملية.

واتفاق السلام هو أجدى طريقة لتحقيق السلام والاستقرار لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بإحراز بعض التقدم في تنفيذه نظرا للعرقلة الهائلة التي حدثت في الأشهر القليلة الماضية. وندعو جميع الموقعين إلى احترام التفاهم المتفق عليه من أجل تيسير العملية السياسية.

وتتعلق نقطتي الثانية بالحالة الإنسانية التي تواصل التدهور بسبب استمرار العنف المتصل بالانتخابات والحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية أصلا، فضلا عن آثار جائحة مرض فيروس كورونا.

ومن المقلق للغاية أن نرى تلك الحقائق ذات الصلة، بما في ذلك احتياج 2,8 مليون شخص – أي حوالي 58 في المائة من السكان – إلى المساعدة الإنسانية ومعاناة 2,3 مليون نسمة – أي 48 في المائة من السكان – من انعدام الأمن الغذائي الحاد وتشرد أو فرار مئات الآلاف من الأشخاص من البلد بسبب أعمال العنف الجديدة المتعلقة بالانتخابات والاتجاه المتزايد المتمثل في شن هجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والتي سجلت رقما قياسيا مرتفعا في كانون الثاني/يناير 2021.

وندعو جميع الأطراف إلى كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين كافة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب الحفاظ على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق وباستمرار.

وأخيرا وليس آخرا، لا يمكن تصحيح الحالة الراهنة من دون دعم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ستواصل فييت نام تشجيع الجهود التي شرعت فيها مؤخرا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ونحيط علما بالاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدتها مؤخرا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لمناقشة دعمهما لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ونرحب بالدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك دعم القوات الأخرى التي نُشرت بموجب اتفاقات ثنائية مع الحكومة. وما فتئت البعثة تقدم مساعدة استثنائية في السنوات الماضية، ولا سيما خلال المرحلة الحرجة الراهنة. ولذلك، فإننا نؤيد المناقشات الجارية بشأن زيادة تعزيز قدرة البعثة على الاضطلاع بالولايات التي أناطها بها مجلس الأمن.

إن لاستمرار مساهمة المجتمع الدولي أهمية كبيرة في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى، والأهم من ذلك، تعزيز قدرتها على بسط سلطة الدولة وحماية المدنيين على المدى الأطول.